الدور الفاعل لنظم المعلومات الحاسوبية في عملية الحصر الضريبي

The effective role of computer information systems in the tax assessment process

ايناس محمد علي حسين — **الباحثة**
م .د محمود إسماعيل محمد — **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**

المستخلص

هدف هذه الدراسة إمكانية تفعيل دور نظم المعلومات المحوسبة الحديثة والمتطورة ،كان يكون وضع نموذج أو آلية يتم عن طريقها جمع المعلومات اللازمة عن المكلفين المشمولين بدفع الضرائب ومصادر دخول المكلفين ليتم على أساسها اعتماد الدقة بعملية الحصر للمكلفين ، وإظهار دور وأهمية مخرجات نظم المعلومات المحوسبة ،ومحاولة تقديم إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحوسبة وإظهار أهميتها بالنسبة للمؤسسة الضريبية ، ولتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها ، اعتمدت الباحثة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع على الادبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ، ومن خلالها تم الحصول على المصادر الثانوية ، والتي شكلت ايضاً الاطار النظري للدراسة ، إما الاطار العملي للدراسة فقد لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الحصول على المعلومات المتعلقة بتجربة الحصر الضريبي الفعلية كمثال على ذلك (المقتبسات – التصاريح الكمركية) ،واستعانت الباحثة بالمقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص الضريبي ، والمشاهدات الميدانية في أقسام وفروع الهيئة العامة للضرائب، فضلاً عن اللجوء إلى الاستبانة كأداة " ثانوية " للبحث إذ صممت وعرضت على محكمين للأخذ بالآراء واخراجها بالصيغة النهائية التي تتناسب وموضوع الاستبانة ، كما وزعت على أقسام الهيئة العامة للضرائب " قسم الحاسبة – قسم المعلومات – قسم الاحصاء – قسم الاعمال التجارية والمهن – قسم العقار والعرصات – قسم نقل ملكية العقار " وبواقع "٩٧" استبانة استعيد منها "٩٣" صالحة للاستعمال ، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتعلق بنظم المعلومات الحاسوبية في عملية الحصر الضريبي وكان من اهمها –:

- عدم أمتلاك القسم الأكبر من موظفي الهيئة العامة للضرائب بشكل عام وفروعها بشكل خاص المؤهل العلمي والعملي التخصصي العالي على نظم المعلومات المحوسبة
- على الرغم من وجود حاسبات مع مستلزماتها المادية وغير المادية، ومع أفراد خريجي أقسام علوم الحاسبات في مركز الهيئة العامة للضرائب ، الا انه لم يتم استثمار المعلومات الضريبية المتوفرة وادخالها في الحاسوب بأسلوب برمجي عالي التخصص، لغرض خزنها وعرضها وتقديمها عند طلبها في الوقت المناسب

- اعتماد آلية موضوعية لوضع استراتيجية مرحلية تتبنى العمل على حوسبة قاعدة البيانات الحالية المتوفرة في الدوائر الضريبية ،بما يضمن كفاءة تفاصيلها مع متطلبات العمل ،الغرض منها امكانية توسيع مبدأ الحصر الضريبي
- اعداد الخطط والبدائل الخاصة بتنفيذ آلية الحصر الضريبي، من خلال توئمة البرامجيات المعتمدة والموقوفة في الحكومة كدوائر البطاقة الوطنية ،ودوائر الجنسية ، ودوائر المرور ، ودوائر التسجيل العقاري ، والتموينية وغيرها

Abstract

The objective of this study is to enable the role of modern and advanced computerized information systems. The model or mechanism should be developed by collecting the necessary information about the taxpayers and the sources of the taxpayers' income, on the basis of which the accuracy of the inventory process will be adopted. In addition to studies related to computerized information systems and showing their importance to the tax institution. To achieve the objectives of the study and to answer its questions, the researcher relied on collecting data and information on the subject on the literature and previous studies The secondary sources, which also formed the theoretical framework of the study, were obtained either as a practical framework for the study. The researcher used to collect the preliminary data by obtaining information about the actual tax experience as an example (quotations - customs permits) , And the researcher used personal interviews with tax specialists, field observations in the sections and branches of the General Authority for Taxation, as well as resort to the questionnaire as a "secondary" of the research, designed and offered to arbitrators to take the views and take out the final version of the appropriate proportion The questionnaire was distributed to the departments of the General Authority for Taxation, the Department of Statistics, the Department of Statistics, the Business and Occupations Section, the Real Estate and Real Estate Section, the Real Estate Transfer Section, and 97 " To a set of conclusions and recommendations related to computer information systems in the process of taxing and the most important:

• Lack of ownership of the majority of the staff of the General Authority for Taxation in general and its branches in particular the scientific and practical high specialization in computerized information systems

• Despite the existence of computers with physical and intangible materials, and with the members of the graduates of computer science departments at the General Authority for Taxation, but the tax information is not available and entered into the computer in a highly specialized software, for the purpose of storage and presentation and submission when requested in a timely manner

• Adopting an objective mechanism to develop a phased strategy that will work on the computerization of the existing database available in the tax departments, in order to ensure the efficiency of its details with the requirements of the work,

• Prepare plans and alternatives for the implementation of the tax inventory mechanism, through the adoption of software approved and suspended in the government, such as national card departments, nationality departments, traffic departments, real estate registration, logistics and other service

المقدمة

إن التقدم الحضاري الذي يشهده عالمنا المعاصر اليوم ،يرجع الفضل الأكبر فيه لنظم المعلومات المحوسبة ،حيث اصبح مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات البشرية رهناً بمدى اعتماده على نظم المعلومات ، وفي التخطيط لمشاريعه المستقبلية ،حيث أدى انتشار تطبيقات تقنية المعلومات إلى تزايد الاهتمام ببناء أنظمة حاسوبية ذات كفاءة وجودة عالية التقانة تلبي احتياجات المستخدمين بكفاءة وفاعلية وكلفة مناسبة ،فلنظم المعلومات المحوسبة الدور الهام والفاعل في عملية الحصر الضريبي ،التي تعتبر الخطوة الاولى والاساسية التي تمهد لإجراءات التحاسب الضريبي ، وكل هذا من أجل الحصول على مصادر متجددة من الايرادات الضريبية غير الايرادات النفطية تمول الخزانة العامة للدولة وتساعدها في تحمل اعباء نفقاتها المالية

أولاً :- منهجية البحث

١. مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث بافتقار مركز الهيئة العامة للضرائب وفروعها في محافظات العراق كافة إلى وجود نظم للمعلومات محوسبة ذات كفاءة عالية للأداء الضريبي، ولاسيما بالبرامجيات الداعمة لعملية الحصر الضريبي ، واقتصارها على نظم معلومات ساندة فقط ،مما جعل آلية العمل الضريبي تسير عن طريق الاعتماد على العمل اليدوي والمتضمن (التعاملات الورقية التقليدية ،والمراسلات البريدية ،و الخزن اليدوي)، والذي يعد الاساس في عملية الحصر الضريبي والذي يحتاج إلى وقت وجهد مضاعف، مما أثر سلباً في تحقيق أهداف أمثلية المردود الضريبي

٢. أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث فيما يلي:-

- معرفة وكشف وتشخيص الكفاءة الادائية والاجرائية لنظم المعلومات المحوسبة المعتمدة حالياً في مركز الهيئة العامة للضرائب ،ومن ثم الوقوف على المعالجات والمقترحات اللازمة التي تساعد الإدارة الضريبية في تطوير وتحديث هذه النظم بشكل فعال ومتكامل

٣. هدف البحث :-

- إظهار دور وأهمية مخرجات نظم المعلومات المحوسبة
- محاولة تقديم إضافة إلى الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحوسبة وإظهار أهميتها بالنسبة للمؤسسة الضريبية
- إمكانية تفعيل دور نظم المعلومات المحوسبة الحديثة والمتطورة ،كان يكون وضع نموذج أو آلية يتم عن طريقها جمع المعلومات اللازمة عن المكلفين المشمولين بدفع الضرائب ومصادر دخول المكلفين ليتم على أساسها اعتماد الدقة بعملية الحصر للمكلفين

٤. **فرضية البحث :-**

تقوم فرضية البحث على ان هناك عدم شمولية في استجابة الأنظمة الإلكترونية المحوسبة المستخدمة حالياً في الهيئة العامة للضرائب للحصر الضريبي على رغم من أن هناك :-

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية بين نظم المعلومات المحوسبة، وعملية الحصر الضريبي
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية بين نظم المعلومات المحوسبة ، وعملية الحصر الضريبي

٥. **منهج البحث :-**

اعتمد البحث على المنهج التجريبي التحليلي ، من خلال جمع البيانات اللازمة وتحليلها ، كون هذا المنهج يركز على استطلاع الآراء لعينة البحث وتوجهاتها ، فيستعمل في تحليل نتائج المعالجات الإحصائية لمتغيرات البحث ووضع الاستنتاجات التي على أساسها تبنى التوصيات، فضلاً عن المنهج الوصفي ، لوصف واقع المتغيرات المدروسة قيد البحث

٦. **أساليب جمع البيانات :-**

استخدمت الباحثة مصدرين اساسيين للمعلومات والبيانات :-

أ-**الجانب النظري(المصادر الثانوية) :-** إذ اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للبحث إلى الكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة ، والدوريات والمقالات والاطاريح والرسائل الجامعية والتقارير والابحاث والدراسات السابقة ،والتي يعتقد بأن لها علاقة بموضوع الدراسة ولا سيما في موضوع "نظم المعلومات المحوسبة والحصر الضريبي " ،فضلاً عن البحث والمطالعة في تصفح مواقع الانترنت المختلفة ، فضلاً عن التقارير والقوانين والتشريعات

ب- **الجانب الميداني(المصادر الأولية) :-** لغرض معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الحصول على المعلومات المتعلقة بتجربة الحصر الضريبي الفعلية كمثال على ذلك (المقتبسات – التصاريح الكمركية) ،واستعانت الباحثة بالمقابلات الشخصية مع ذوي الاختصاص الضريبي ، والمشاهدات الميدانية في أقسام وفروع الهيئة العامة للضرائب، فضلاً عن اللجوء إلى الاستبانة كأداة " ثانوية " للبحث إذ صممت وعرضت على محكمين للأخذ بالآراء واخراجها بالصيغة النهائية التي تتناسب وموضوع الاستبانة ، كما وزعت على أقسام الهيئة العامة للضرائب " قسم الحاسبة – قسم المعلومات – قسم الاحصاء – قسم الاعمال التجارية والمهن – قسم العقار والعرصات – قسم نقل ملكية العقار " وبواقع "٩٧" استبانة استعيد منها "٩٣" صالحة للاستعمال

٧.صعوبات البحث Research difficulties

بالنظر لصعوبة التحقق والوصول إلى وجود توثيق إلكتروني متكامل محوسب ، وعدم وجود سجلات للمطابقة ، واجهت الباحثة صعوبات في جمع البيانات الخاصة بالضرائب ومدى امكانية حصرها ، وهو اعداد المتحاسبين وغير المتحاسبين، على افتراض أن ($Y=X_1+X_2$)

Y:- تمثل الايرادات الضريبية السنوية

X_1 :- تمثل مجموع اعداد المتحاسبين في جميع فروع بغداد والمحافظات (المنظور)

X_2 :- تمثل مجموع اعداد غير المتحاسبين(غير المنظور)

مما حدى بالباحثة الى اللجوء الى اسلوب المطابقة واثباتها عبر تصميم استمارة الاستبانة

ثانيا :- الجانب النظري

١.مفهوم الحصر الضريبي :- عملية إدارية تسعى إلى معرفة أسماء الأشخاص الخاضعين للضريبة وعناوينهم ومحل إقامتهم والانشطة التي يزاولونها ورؤوس الأموال وانواع الضرائب الخاضعة دخولهم لها وضرورة تحديث البيانات المتعلقة بهم اولاً بأول ولاسيما عند تغير النشاط أو أي تغيرات أخرى تستوجب عملية التحديث للكشوفات المتعلقة بهم لغرض محاسبتهم بشكل صحيح سنوياً واحتساب الدخل الخاضع للضريبة على ضوء التغيرات الجديدة والمحدثة (البناء ،٢٠١٣: ١٦)

وكذلك عرف (العبيدي ،٢٠١٢: ١٧١) الحصر الضريبي بأنها العملية التي يتم من خلالها التعرف على أسماء المكلفين وعناوينهم ومحل سكناهم ونوع النشاط الذي يزاولونه والضرائب الخاضعين لها مع ضرورة تحديث البيانات المتعلقة بالمكلفين اولاً بأول كتغير النشاط الذي يمارسه المكلف أو تغير مكان نشاطه أو أقامته أو حالته الاجتماعية أو أي تغيرات أخرى

٢. تقسيمات الحصر الضريبي : -

يمكن ان تتم عملية الحصر الضريبي للمكلفين باتخاذ الدولة أحد التقسيمين الآتيين

- **الحصر على أساس التقسيم الجغرافي :**

ويقصد به تخصص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح وتحديد الوعاء الخاضع للضريبة وتحصيل الضريبة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية في نطاق مكاني معين بغض النظر عن نوعيه هذه الأنشطة (البناء ،مصدر سابق : ٥٦)،إذ إن معظم الدول التي تعتمد على نظام الضريبة الواحدة تأخذ بالتقسيم الجغرافي ، ومن ثم فان هناك مزايا يتميز بها التقسيم الجغرافي عن التقسيم النوعي وذلك للأسباب الاتية (ابراهيم ،٢٠٠٦: ١٣٩)

أولاً :- يساعد في دقة حصر المكلفين الخاضعين للضريبة ومن ثم يقلل من نسب أو فرص التهرب الضريبي

ثانياً :- يؤدي الى توزيع الاختصاصات بين الإدارات الضريبية وهو ما ييسر الامر على المكلفين من جهة وعلى موظفي الادارة الضريبية من جهة اخرى حيث ان المكلف يتحاسب ضريبيا كلاً حسب محل سكناه وحسب محل ممارسه نشاطه أو عمله ،ومن ثم فأن هذا التقسيم يساعد الإدارة الضريبية في أداء عملهم من دون أي عناء أو جهد ودون هدر للوقت مما يقلل من فرص التهرب الوظيفي، ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية

الحصر على أساس التقسيم النوعي :

ويقصد به تخصص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح وتحديد الوعاء الخاضع للضريبة وتحصيل الضريبة فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون أنشطتهم الاقتصادية في نطاق جغرافي واسع نسبياً (الشافعي،٢٠٠٥: ٣٤)

وتأخذ الدولة التي تعتمد على نظام الضرائب النوعية بالتقسيم النوعي ،ومن ثم فأن هناك عيوباً يعاب عليها التقسيم النوعي مما يساعد على التهرب ومنها :- (إبراهيم ،٢٠٠٦: ١٤٠)

أولاً :- عدم دقة حصر المكلفين الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد حالات التهرب الضريبي

ثانياً :- لا يؤدي الأخذ بهذا التقسيم إلى توحيد المعاملة بين المكلفين لأنه لا يمكن أن يخضع بموجبه جميع المكلفين الذين يزاولون نشاطاً معيناً لموظف ضريبي واحد وإنما تخضع كل مجموعة لموظف معين مما يترتب عليه الاختلال في المعاملة الضريبية نتيجة لاختلاف طبيعة البشر

ثالثاً:- أن التقسيم النوعي لا يمكن أن يحدد مسؤولية الموظف الذي لا يقوم بحصر بعض المكلفين، في حين ان هذه المسؤولية يمكن تقريرها بدقة في حالة اعتماد التقسيم الجغرافي

٣. اغراض الحصر الضريبي :-

هناك عدة أغراض منتظر تحقيقها من تطبيق نظام فعال للحصر الضريبي ومن اهم هذه الأغراض :-

- يمكن الوقوف عن طريق الحصر الضريبي الفعال على حقيقة المجتمع الضريبي المشمول بدفع الضرائب لغرض رفد الخزانة العامة للدولة بمصادر متجددة من الايرادات الضريبية (شكر،٢٠١٤: ٣٢)
- كشف عمليات النصب والاحتيال للذين لا يحملون مؤهلات علمية تؤهلهم لممارسة بعض المهن الصحية، أو الاستشارية وبذلك يعد الحصر الضريبي جهازاً رقابياً ساندا
- من أهم أغراض الحصر الضريبي هو ضرورة وجود نظام فعال للحصر الضريبي قادر على حصر أنشطة اقتصاد غير المنظم (الخفي) ،وضمان دخول هذه الأنشطة ضمن دائرة الخضوع الضريبي، ونظراً للحجم الكبير لهذه الأنشطة وما تمثله من أضافة للقاعدة الضريبية وفيما أدناه بيان مختصر لمفهوم الاقتصاد غير المنظم ،خصائصه، آثاره السلبية، والفرق بينه وبين الاقتصاد الرسمي (شاكر ،٢٠١٧: ٢٨-٢٩-٣٠)

- يسعى الحصر الضريبي الى سد منافذ التهرب الضريبي ،حيث ان التهرب الضريبي من الظواهر الشائعة في معظم دول العالم وفي مختلف العصور ، وهو معروف في الدول النامية والدول المتقدمة إذ تكون نسبته أقل نظراً للوعي الضريبي الذي يتمتع به أفرادها ،ومن احصائية صادرة عن الاتحاد الاوربي تبين أن نسبة التهرب الضريبي محسوب كنسبة الى الناتج القومي ،بلغت على مستوى الاتحاد الاوربي بنسبة (١٦%)، وبلغت بين دول الاتحاد بين نسبة (٤%) في فلندا و (٣٥%) في اليونان ،إما في الدول النامية فلا توجد إحصائيات خاصة بها ،وقدر أحد خبراء الضرائب في مصر إن الفاقد الضريبي بسبب التهرب الضريبي بلغ (٢٠)مليار جنيه مصري (السامرائي والعبيدي ،٢٠١٢: ١٣٠)

٤. طرق واساليب الحصر الضريبي :-

نجد إن أغلب الدول ولاسيما المتقدمة منها تولي اهتماماً كبيراً بعملية حصر المكلفين ضريبياً لما لها من دور كبير في تحقيق الأمثلية للإيرادات الضريبية ولها الدور الكبير في القضاء على التهرب الضريبي والعمل على الحد منه ، وفي الدول الاوربية يتم الاخذ(بنظام الرقم القومي العام) في تسجيل المعاملات كافة التي يجريها المكلف إذ تكون الجهات الحكومية ملزمة باستخراج إيصالات متسلسلة تسجل فيها معاملات المكلف كافة وتسجيل رقمه القومي عليها وإبلاغ الإدارة الضريبية بها قبل نهاية السنة المالية المختصة كما هو الحال بالنسبة للسويد والنرويج مثلاً (الدوري ،٢٠٠٩: ١٣١) ،وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التعرف على المكلفين الجدد من خلال تقديم المكلف الضرائب بنفسه بكافة أنواعها سواء اكانت ضرائب على الدخل أم ضرائب على الشركات ،إلى الإدارة الضريبية نظراً لصرامة القوانين والتشريعات الضريبية الخاصة بهم والعقوبات والجزاءات المترتبة على التهرب من دفع الضريبة (الشرع ،٢٠١٠ :٥٧) ، وكانت تجربة الدنمارك سباقة في هذا المجال ليتسنى لها حصر المجتمع وذلك من خلال (حظر الدفع نقداً ،وزيادة التخفيضات الضريبية ،والقيام بحملات توعية وتعزيز المراقبة) (Arab Finance ,http://arabic.euronews.com تصفح هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٥ ، وفي بنغلادش كانت مبادرة المجلس الوطني للإيرادات (NBR) إلى توفير نظام للمعلومات الكترونياً في دوائرها ،لتبادل الوثائق والمعلومات إلكترونياً بين الهيئة العامة للضرائب ودوائرها مثل (دائرة الكمارك – دائرة ضريبة القيمة المضافة – دائرة ضريبة الدخل) هذا من جهة وبين الهيئة العامة للضرائب ودافعي الضرائب من جهة أخرى، فضلاً عن جمع المعلومات من الهيئات الحكومية المختلفة من جهة ومن البنوك والتأمين واسواق الأوراق المالية من جهة أخرى ،ليتسنى لهذا النظام مساعدة السلطة الضريبية على البت في القضايا في الوقت المحدد .(http://www.technovista.com.bd) تصفح هذا الموقع بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٠، أما في مصر فقد سارت على خطى الدول المتقدمة في عملية حصر المكلفين من خلال الاعتماد على نظام البطاقات الضريبية إذ بدأت مصلحة الضرائب الأعداد لاتخاذ

مجموعة من الإجراءات التشريعية والإدارية لتفعيل العمل بالفاتورة الضريبية وتجريم عدم التعامل بها من أجل حصر المجتمع الضريبي والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي ،كما إنه لا يمكن لأي مجتمع أن تنضبط معاملاته المالية والتجارية من دون إصدار الفواتير ،وتتضمن الفاتورة الضريبية اسم البائع وعنوانه ورقم تسجيله في مصلحة الضرائب على المبيعات ،وبيان قيمة السلعة أو الخدمة المباعة ،وفئة الضريبة المقررة ،وقيمة الضريبة مع إجمالي الفاتورة (https:/www.arabfinance.com/2015/)، تصفح هذا الموقع بتاريخ١٥/٤/٢٠١٧،

كما توصل خبراء وباحثون في مجال الحصر الضريبي إلى أن المكلف لا يصرح بالمدخولات التي يشعر بأن من الصعب على الإدارة الضريبية اكتشافها، بل على العكس من ذلك فهو يصرح بالمدخولات التي يمكن للإدارة الضريبية التحقق منها عن طريق المعلومات التي تتجمع لديها من تقارير المعلومات التي يقدمها المكلفون الاخرون، لذلك يرى هؤلاء الخبراء والباحثين بأن توظيف هذه النتائج يتم عن طريق توسع الإدارة الضريبية في استخدام اسلوب تقارير المعلومات ، والذي يؤدي بدوره الى تحسينات جوهرية على مستوى الالتزام الضريبي والحصر الضريبي (Bird&Csanegra,1992: 290-292).

٥. أنواع نظم المعلومات المحوسبة Types computerized Information System

أولاً – نظم معالجة الحركات Movement processing systems:- تعد نظم معالجة الحركات من أنظمة الأعمال الأساسية والتي تخدم المستوى التشغيلي في المؤسسة ،وهو نظام محوسب يقوم بتأدية وتسجيل العمليات الروتينية اليومية الضرورية لأعمال المؤسسة فالمديرون يحتاجون لهذه النظم في مراقبة العمليات الداخلية للشركة وعلاقتها بالبيئة الخارجية ، إذ يعد نظام معالجة الحركات مركزياً لأعمال المؤسسة إذ أن أي عطل فيه ولو عدة ساعات يؤثر في الشركة سلباً ولربما على الشركات المتعاونة مع هذه الشركة ، وأنه يعد مزوداً ومنتجاً لأنظمة أخرى كنظام الرواتب الذي يقوم بتزويد البيانات لنظام حسابات الشركة العام، ويقوم نظام معالجة الحركات بإنتاج التقارير الضرورية مثل كشف الميزانية العمومية والكشوفات الملحقة بها مثل كشف السلف والمدينون والامانات والدائنون ،وكشف المصروفات ،وكشف التخصيصات وكشف الأرباح والخسائر ... الخ

ثانياً – نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems:- تعرف نظم المعلومات الإدارية بأنها عبارة عن دراسة نظم المعلومات في مجال الأعمال والإدارة ، والتي تخدم المستوى الإداري في المؤسسة عن طريق تزويد مديري المنشأة أو المديرين الموجودين في وحدات تنظيمية فرعية للمنشأة بالمعلومات عن الواقع الحالي والتاريخي، وتكون في صورة تقارير من اجل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، إذ تخدم نظم المعلومات الإدارية الإداريين بما يهمهم من نتائج أسبوعية وشهرية وسنوية وليس عن النشاطات اليومية ، وتخدم وظائف التخطيط، والتنظيم، والتحكم ،والرقابة لكافة أنشطة المنظمة ،ومن امثلة نظم المعلومات الإدارية(نظم المعلومات المحاسبية – نظم

المعلومات التسويقية – نظم معلومات التمويل – نظم معلومات الإدارة العليا– نظم المعلومات المالية) **(الشريف ،٢٠٠٦: ٤٤-٤٥)**

ثالثاً – نظم دعم القرار Decision support systems:– هي نظم تعتمد على نظم المعلومات الإدارية ،تقوم بدعم أنشطة أتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري للإدارتين الوسطى والعليا ،إذ تعد عملية أتخاذ القرار أساس العملية الإدارية ، من خلال مساعدة المديرين على أتخاذ القرار المناسب من بين مجموعة من البدائل وليس اختيار أكفأ حل

رابعاً – نظم الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence systems :– وهي نظم هدفها تصميم وتطوير نظم محوسبة تحاكي الذكاء البشري لدى الأفراد ومحاولة استخدام هذا الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات واتخاذ القرارات المختلفة، وجاءت كمحاولات لمنح الآلات قدرة إجراء العمليات الذكية التي يقوم بها العمل البشري **(جل،٢٠١٠: ١٧-١٨)**

خامساً – نظم أتمتة المكاتب Office automation systems:– لكي يقوم الفرد بإنجاز الأعمال اليومية بمنتهى الدقة وأقصى سرعة ممكنة، يتم هذا باستخدام التقنيات الحديثة للأجهزة المكتبية والبرامج ،وهناك انواع متعددة من نظم أتمتة المكاتب والمتمثلة ب(البريد الإلكتروني الذي يعتمد على الكتابة في نشر الرسائل ونشر التقارير وتخزينها بوساطة الحاسوب –البريد الصوتي الذي يعتمد على الصوت في نشر الرسائل –ترتيب المواعيد إلكترونياً بوساطة الحاسوب –إعداد المذكرات والتقارير وطباعتها على الحاسوب وعرض النصوص الكتابية لمعالجة الكلمات وتنسيق النصوص الكتابية –ربط مجموعة من الأشخاص في الاجتماعات السمعية بوساطة أدوات الاتصال السمعية –الهاتف من اهم ادوات أتمتة المكاتب– الآت التصوير لتصوير المستندات والوثائق والصور–السكنر لنقل الملفات والصور على الحاسوب –الطابعات لإخراج ما تم خزنه على جهاز الحاسوب من ملفات وصور ومستندات ووثائق – الفاكس والمتضمن تلقي وثائق ومستندات وصور ونصوص طبق الأصل بواسطة شبكة الاتصالات الهاتفية **(الرويلي ،٢٠١٤: ٤٧-٤٨)**

سادساً– النظم الخبيرة Expert systems :– تعد النظم الخبيرة من الموضوعات الحديثة التي أثارت اهتمام المختصين في مجال نظم المعلومات ،فعندما تحتاج منشآت الأعمال اتخاذ قرار لحل مشكلة معقدة فأنها تلجأ عادة لنصيحة الخبراء الذين يملكون الخبرة الكافية حول طبيعة المشكلة، وهم يدركون البدائل المتوفرة ، وفرص النجاح وتكاليف العمل المتوقعة. وتلجأ المنظمات الى نصيحة الخبراء في الكثير من المسائل مثل شراء المعدات، الدمج والاقتناء، واستراتيجية الإعلان، وغير ذلك إذ انه كلما زادت عدم هيكلية الموقف كانت النصيحة متخصصة أكثر ، والأنظمة الخبيرة تحاول أن تحل محل الخبراء البشريين في تقديم النصائح والحلول للمشاكل الخاصة بمجال معين(نشآت ،٢٠١٤: ٤١) ، إذ تعرف النظم الخبيرة بأنها برامج الحاسوب مصممة لنمذجة قدرة الخبير الإنساني على حل المشكلات

ويرتكز النظام الخبير على معرفة وتفكير وإدراك الخبير أو على طريقته في التعقل وفهم الأشياء إن صح التعبير ويعد الذكاء الاصطناعي أهم مجال تنطلق منه الأنظمة الخبيرة التي تزود وتقدم المشورة الخبيرة لصناعة القرارات ، وتعد من أهم المجالات في علم الحاسوب لأنها تسعى في المدى الطويل إلى تطوير حاسبات قادرة على التفكير والحركة والأبداع (العزاوي و الخفاجي ،٢٠١٧: ٣٧)

سابعاً الشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Networks:- أن تطبيقات الحاسوب تعتمد على استخدام البيانات المفصلة ، والمعلومات ،والمعرفة المخزنة داخل الحاسوب والتي تعالج عند الحاجة ، وقد لا تتوافر بيانات ومعلومات ومعرفة مفصلة ،لذلك لابد للإنسان من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات جزئية ،غير كاملة أو حتى غير دقيقة ، وهنا على صانعي القرارات أن يستخدموا خياراتهم لمعالجة مثل هذه المواقف المحرجة والمفاجئة ،وفي التقنيات السابقة التي تستخدم التطبيقات الحاسوبية التقليدية لا يوجد أي عنصر تعليمي للحاسوب ،والاسلوب الذي حاول بأغلاق هذه الفجوة في هذه التقنية يسمى الحساب العصبي (NC) أو الشبكات العصبية الاصطناعية (ANN) ، إذ أستخدم هذا الأسلوب بنجاح في التطبيقات العملية من الدكتور باكست من جامعة كاليفورنيا – المركز الطبي سان دييجو – المسجل في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ للطب العام استخدم أسلوب محوسب جديد يسمى الحساب العصبي إذ تمكن من معرفة المرضى المصابين بالأزمات القلبية بنسبة (٩٧%) مقارنة بالأطباء الذين يشخصون بناءً على الخبرة الذاتية ،حيث للحساب العصبي القدرة على العمل بنجاح بالرغم من فقدان البيانات عن المريض (**السالمي** ،١٩٩٩: ٨٢-٨٣)

ثامناً – نظم دعم المديرين التنفيذين Executive Support Systems: وتسمى ايضاً بنظم معلومات الإدارة العليا وهي نظم معلومات محوسبة على المستوى الاستراتيجي في المنظمة مُصمّمة لمساعدة الادارة العليا في اتخاذ القرارات غير الروتينية أو غير الهيكلية من خلال تصاميم متقدمة، إذ تنتج تقارير موجزة وعميقة وشاملة عن المؤسسة وأنشطتها في الداخل وعن الفرص والتهديدات وأوضاع المنافسة في البيئة الخارجية (**النجار** ، ٢٠١٠: ٢٢)

٦. وظائف نظم المعلومات المحوسبة Computerized Information Systems Jobs

إن أي نظام معلومات محوسب يقوم بتنفيذ مجموعة من الوظائف والمهام التي يمكن تقسيمها على عدة وظائف أساسية وهي :- (العياشي ،٢٠١٢: ٢٤-٢٥)

- **جمع وإدخال البيانات** :- تعد وظيفة جمع وإدخال البيانات الوظيفة الأولى في النظام إذ تتضمن جملة من الخطوات :

اولاً – تسجيل البيانات :- إذ تسجل البيانات كأحداث ومعاملات وغيرها من الظواهر، وبعد ذلك تدخل تلك البيانات المسجلة على عدة انواع من الوسائط والتي تكون بمثابة أشياء أو وحدات ملموسة يمكن تسجيل البيانات عليها

ثانياً – ترميز البيانات :– هو تحويل البيانات من اللغة المكتوبة إلى لغة كودية في شكل أرقام أو حروف أو علامات لتسهيل عملية التخزين ،وجدولة البيانات والمعلومات آليا بالحاسب الآلي طبقا لبرامج خاصة ،ويتطلب الترميز إعداد فئات أو مجموعات نوعية تصنف على أساسها البيانات لذا يجب تحديد معنى كل فئة أو مجموعة تحديدا واضحاً ،وهذا بدوره يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وأماكن التسجيل ومن ثم تخفيف تكاليف عملية التسجيل

ثالثاً – تصنيف البيانات :– وهي عملية تقسيم البيانات إلى مجموعات متعددة ذات خصائص متشابهة ومتماثلة لكل مجموعة من المجموعات ومن أمثلتها (العمالة يتم التصنيف على أساس التدريب– والخبرة– والغياب ، المعدات يتم التصنيف على أساس قديم – وحديث –ونوع – وتوقيتات الصيانة ، المواد يتم التصنيف على أساس مواقع الشحن – و المورد –و رقم التشغيلة ... الخ

رابعاً – تنقية البيانات :– تتمثل هذه الوظيفة في عملية المراجعة للتحقق من صحة البيانات واكتمالها وذلك للتثبت من سلامة البيانات المسجلة وخلوها من أي أخطاء حيث أن البيانات هي أساس العمليات التالية

خامساً – تحويل البيانات :– وهي النشاط الأخير في عملية جمع وإدخال البيانات حيث يتم تحويل البيانات من وسط تسجيل إلى وسط آخر على شكل رسومات بيانية أو هندسية يمكن فهمها ويتم ذلك باستخدام الحاسب الآلي

- **معالجة البيانات :–** بعد تجميع وتسجيل البيانات وإدخالها في جهاز الحاسب الآلي تصبح البيانات جاهزة للمعالجة ،إذ تدخل البيانات في النظام بواسطة وحدة المعالجة المركزية التي تعد من أكثر المكونات المادية (Hardware) أهمية في نظام الحاسب الآلي وتتضمن عملية معالجة البيانات جملة من الخطوات :–

أولاً – مقارنة البيانات :– وهي عملية تحليل البيانات لمعرفة العلاقات المختلفة والقيم النسبية بين البيانات واكتشاف الحقائق المفيدة ذات المعنى

ثانياً– تلخيص البيانات :– هي عملية تنظيم وتركيز البيانات بصورة يسهل فهمها واستخراج بعض النتائج الأولية منها من اجل الوصول إلى معلومات موجزة مفصلة

ثالثاً – فرز البيانات :– تعد عملية الفرز هي أسلوب يمكن استخدامه لإعادة ترتيب بطريقة تسهل عليك فهم البيانات. على سبيل المثال، تتضمن ترتيبات الفرز الشائعة الترتيب الأبجدي أو الترتيب الرقمي. يمكنك أيضاً إجراء عمليات فرز متقدمة تستند إلى تعبير ما.

- **إدارة البيانات :–** تؤدي عملية إدارة البيانات دوراً مهماً في عملية تنظيم البيانات وتخزينها في صورة منظمة بحيث يسهل عملية استرجاع البيانات في المستقبل وفي أي وقت وتتضمن عملية إدارة البيانات جملة من الخطوات :

أولاً – تخزين البيانات :– وهي البيانات والمعلومات الناتجة من عملية المعالجة تخزن لاستخدامها فيما بعد

ثانياً – صيانة البيانات :– تعتمد جودة البيانات والمعلومات المخزنة على تحديثها وصيانتها وتشتمل عملية التحديث على أنشطة عدة منها (الإضافة – الحذف– التصحيح– التعديل)

٧. دور نظم المعلومات المحوسبة في الدول المتقدمة

في بلدان العالم المتقدمة تمثل عملية تحصيل الإيرادات الضريبية بكفاءة وفعالية المحرك الرئيسِ لتمويل وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية ،ولنظم المعلومات المحوسبة ذات الإمكانيات المتطورة والحديثة ، القدرة الكبيرة على تحسين عملية تحصيل الإيرادات الضريبية عن طريقة الحوسبة ، وتقديم أفضل الخدمات لدافعي الضرائب وزيادة طرق الحصر والامتثال الضريبي ،إذ تركز معظم الدراسات في بلدان العالم المتقدمة في مجال اصلاح الانظمة الضريبية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمتطورة بدلاً من المشاريع المعزولة ، وتختلف الانظمة المحوسبة الرئيسة المستخدمة في الإدارات الضريبية من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الضريبي في هذا البلد ،إذ تستخدم دول العالم المتقدمة من ضمنها استراليا نموذج (ATO و ITAS) في حوسبة العمليات ، إذ إن المبدأ التوجيهي العام لهذه النماذج هو حوسبة العمليات الاساسية التي تسمح للإدارة الضريبية بتحديد المكلفين الخاضعين للضرائب وتحصيل الإيرادات الضريبية منهم هذا في المرحلة الأولى ، وفي المرحلة الثانية عندما يتم تجميع البيانات الكافية والموثوق بها عن المكلفين كافة الخاضعين للضرائب ، ويتم من خلالها استخدام أدوات أكثر تقدما وفعالية مثل (التحليلات ، المخابرات ، مستودع البيانات) ،والأجراء الأساسي والمهم هو توافر القدرة لدى مستخدمي هذه البيانات ، وعلى سبيل المثال فهم المدققين للنظام ،أي معرفة كيفية تقنيات التدقيق الحديثة للبيانات المخزنة في الحاسبة وكيفية التعامل معها والارشاد إلى كيفية معالجتها محاسبياً ضمن عمليات الحاسبة الإلكترونية وفيما ادناه نموذج (ATO) للوظائف الاساسية في إدارة خطة المؤسسة كما هو مبين بالشكل (١) أدناه :–

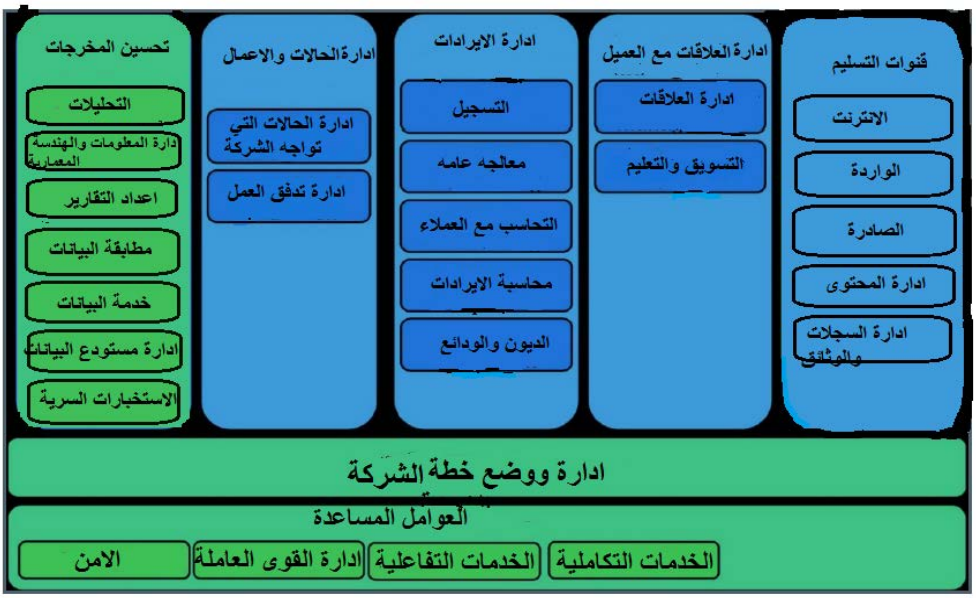

الشكل (١) نموذج (ATO) للوظائف الاساسية في إدارة خطة المؤسسة

المصدر :- (Blume& Bott ،2015:p1-p23-p24-p25)

ثالثاً :- الجانب العملي

المطلب الاول :- مقترح استراتيجية لآلية عمل الحصر الضريبي

المقدمة :-

تسعى الإدارات الخدمية ومنها الضريبة إلى تحقيق اهدافها بشتى الطرق والوسائل التي ترى من خلالها نوعاً من الإنتاج الأمثل ما بين الدوائر الضريبية من جهة وما بين المكلف بدفع الضريبة من جهة أخرى ،ولغرض الوصول إلى بيئة أكثر كفاءة في التحاسب الضريبي من خلال عملية الحصر الشامل للمشمولين بالضريبة ، وترى الباحثة انه ومن خلال اعتماد آلية بمضمون استراتيجي مرحلي للحصر الضريبي يمكن عن طريقه وضع الخطوط العامة للتنفيذ . وكما هو مبين بالشكل (٢) الذي يمثل المخطط الانسيابي لإلية التنفيذ المرحلي

اولاً – المرحلة الأولى:- التحضير للبدء بالمشروع (إعداد الخطة):-

- **دراسات وبحوث تخصصية :-** أي إعداد الدراسات والبحوث التخصصية من قبل ذوي التخصص من المهنيين والاكاديميين والباحثين ،والاتصال بالجهات الأخرى خارج وداخل العراق إن استوجب الأمر ذلك
- **دراسات جدوى:-** العمل على إعداد وإنجاز ودراسات جدوى عن موضوع الحصر الضريبي ، لغرض اتخاذ قرار أمثل ومدروس بعناية فائقة بخصوص المشروع
- **دراسات تخطيطية :-** وتكون وفق معايير وظيفية ومهنية تعتمدها الدوائر ذات العلاقة بموضوع الحصر الضريبي

ثانياً – المرحلة الثانية :-المستلزمات الخاصة بالتنفيذ :- وتتضمن المستلزمات المادية والمستلزمات غير المادية والمبين تفاصيلها أدناه :-

- **المستلزمات المادية(Hardware) :-** وهي جميع المعدات المادية والموارد المستخدمة في معالجة البيانات وتشمل الاتي :-
- بناية خاصة بتكنلوجيا المعلومات تتضمن الاقسام والفروع التي يحتاجها المشروع فضلاً عن قاعات لتدريب العاملين
- أقسام تخصصية للمشغلين والمبرمجين ومحللي الأنظمة المستدامة
- توفير حاسبات عالية الكفاءة في التشغيل وبالعدد الذي يتناسب مع حجم العمل ، مع توفير سيرفرات الحاسبات والطابعات والسنكر وأجهزة الاستنساخ وغيرها من المستلزمات المادية الأخرى ، كما تشمل وسائط نقل البيانات مثل الأوراق والأقراص المغناطيسية وغيرها
- توفير منظومات لشبكات الحاسوب لغرض الاتصال بالأنترنت وتكون ذات كفاءة عالية من حيث الاستمرار بالعمل على مدار (٢٤ ساعة)

٢-المستلزمات غير المادية (Software) البرمجية:- وهي مجموعة البرامج التي تتعامل معها الحاسبة الإلكترونية في معالجة البيانات والمعلومات ، وهناك برامج مختلفة باختلاف الوظائف التي تؤديها إذ تمثل هذه البرامج مجموعة من الاواصر والإيعازات المتسلسلة المقدمة إلى الحاسبة بلغة وصيغة محددة مهمة معينة وتشمل الاتي المستلزمات غير المادية الآتي :-

- برامجيات مرخصة تخصصية بمواضيع الادخال للبيانات ومعالجتها فضلاً عن الشبكات
- برامجيات للغات ذات كفاءة عالية ومرنة للتعامل وصعبة الكسر

ثالثاً- المرحلة الثالثة:-

- تبدأ هذه الفقرة من تهيئة الموارد البشرية ذوي التخصص في مجال الحاسوب والبرمجة والاتصالات والشبكات ، ويكونون العاملين فيها من خريجي مؤسسات أكاديمية ذات رصانة عالية وممن لديهم الوظيفة والمهنة والخبرة في مجال العمل
- إدخال العاملين بالجانب البرمجي دورات عالية التخصص في إعداد البرامجيات في حالة القيام ببناء برنامج خاص أو الاطلاع والدراسة والتمحص في البرامجيات الجاهزة التي قد يتم الاتفاق على العمل بها المشروطة بالاستدامة في التحديث ليتوافق مع الاحتياجات التي قد تظهر مستقبلاً
- شراء برامجيات مرخصة ومعتمدة مكتوبة بلغات عالية السرية وصعبة الكسر ولها قابلية متجددة للحماية
- إدخال جميع الموظفين على كيفية العمل مع البرنامج المستخدم باعتبارهم مستخدمين مع تحديد الصلاحيات من قبل المسيطر الاعلى للإعدادات البرمجية

رابعاً –المرحلة الرابعة البدء بالعمل – وتتضمن المتطلبات الآتية :–

بما إن الدوائر الضريبية تحتفظ بملفات المكلفين ،فيتم الابقاء عليها وجعلها الاساس لغرض التكامل العالي ، ومن ثم يتم وعبر مراحل أخرى بإضافة المكلفين الجدد إليها ، وتعتبر هذه من مراحل استمرار العمل والتحقيق للعمل الجديد ، ومن ثم يتم وعبر المنظومات الجديدة والربط مع الملفات الحكومية الأخرى في دوائر الدولة التي توفر إمكانية التعرف على الاشخاص الذين يتم حصرهم بعد أجراء الاختبار للاسم مع الملفات القديمة ، وفي حالة عدم وجوده يتم إضافته إلى الملف الجديد ضمن النظام الجديد والمحدث وهكذا يتم التوصل الى الحصر الشامل تدريجياً

وفي هذا الصدد تشير الباحثة ومن خلال الملاحظة الميدانية للدوائر الضريبية إنه عندما يتم محاسبة المكلف لا يتم أشعار نظام التحاسب الضريبي بالفقرات التي تحاسب عليها المكلف وعن السنة المعنية ، وعند قدوم المكلف للتحاسب في السنة اللاحقة تكون الفقرات التي تحاسب عليها المكلف في السنة السابقة موجودة مما يعني سيكون هناك تكرار في الفقرات المتحاسب عليها ،فضلاً عن ذلك لا يتم اشعارهم باي اجراءات متعلقة بالمكلف سواء أو كان طبيعي ام معني كتغيرات الحذف والنقل والدمج

٢. وبهذه المرحلة تمد جسور الثقة بالنظام والعمل على طوعية التسجيل في نظام الحصر الضريبي بالرغبة

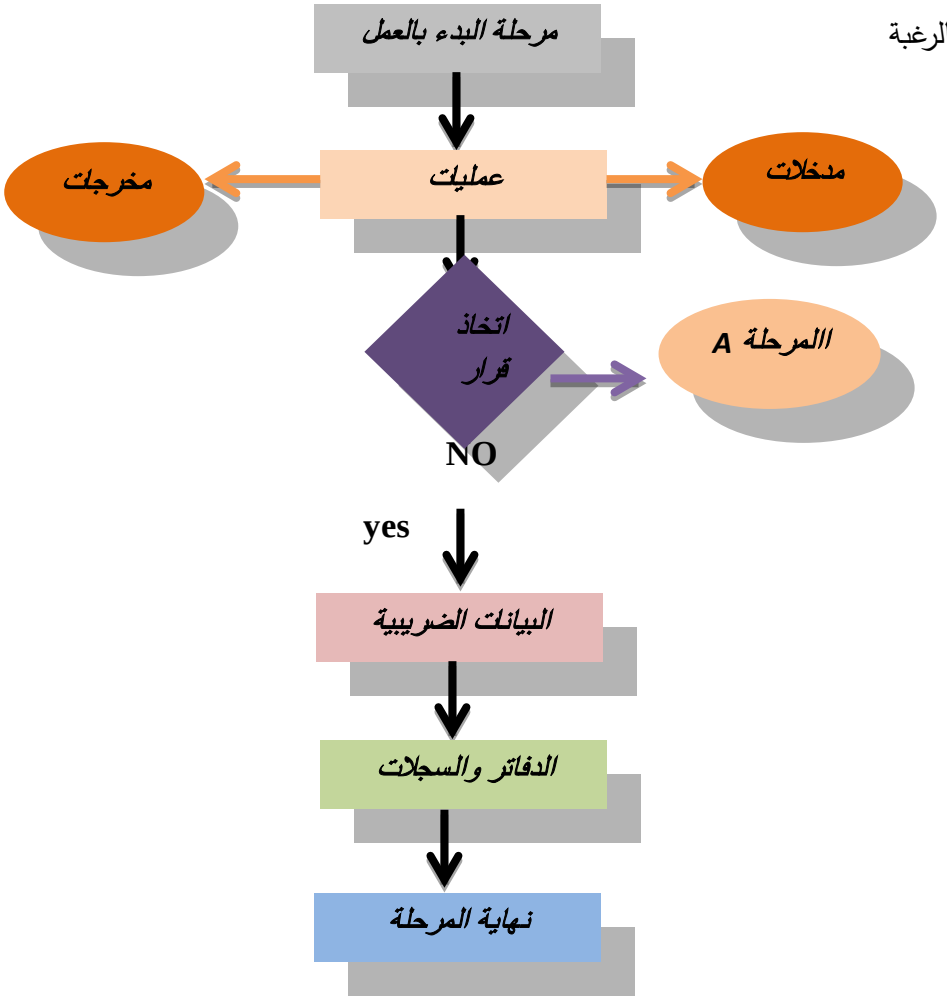

الشكل (٢) مقترح استراتيجية لآلية عمل الحصر الضريبي

المطلب الثاني :-

من أجل إتمام الجانب العملي من هذا البحث ، والحصول على البيانات المطلوبة ،لإثبات فرضية البحث ،تم الاستدلال باستمارة الاستبانة وذلك لعدم إمكانية التعرف على عدد المشمولين الذين لم يتمكن من حصرهم لعدم وجود آلية وثائقية إلكترونية ،إذ تضمنت استمارة الاستبانة محورين ، وذلك بحسب المتغيرات التي يشملها موضوع البحث ،متمثلة في كل من المحور الأول الذي يضم الأسئلة الخاصة بالحصر الضريبي ،والمحور الثاني الذي يضم الأسئلة الخاصة بنظم المعلومات المحوسبة ،فضلاً عما تقدم تضمنت الاستبانة أسئلة عن خصائص العينة التي وزعت الاستبانة عليها ، وهي العمر ، الجنس ، المنصب الوظيفي ،التحصيل الدراسي ، التخصص العلمي ، عدد سنوات الخدمة والخبرة العلمية ، عدد الدورات ذات العلاقة بالحاسوب التي شاركت بها أفراد العينة ، وبناءً على ما تقدم قسم المطلب الثاني على فقرات اثنين ، وهي كالآتي :-

الفقرة الاولى :- نتائج أسئلة المحور الأول (الحصر الضريبي):- ان اجابات العينة بحسب فقرات متغير الحصر الضريبي من الفقرة (١ – ١٣) قد رتبت فقرات هذا البعد تنازليا بحسب درجة موافقة أفراد الدراسة عليها وفيما أدناه عرض لبعض الفقرات :-

١.جاءت الفقرة رقم (٧) ، وهي (إن وجود سياسات ضريبية واضحة لتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية ممكن أن تساهم في فاعلية عملية الحصر الضريبي) ، بالمرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٧٨)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (٠,٩١) ، (٢٣,٩٧) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٧٥,٧٠) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٦٦) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (٧٠,٩٧) وكما هو مبين بالجدول (١)

الجدول (١) إجابة عينة البحث على السؤال السابع (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٣	٤	٢٠	٤٩	١٧	٣,٧٨	٠,٩١	٢٣,٩٧	٧٥,٧٠	٩	٩٣
النسبة المئوية	٣,٢٣	٤,٣٠	٢١,٥١	٥٢,٦٩	١٨,٢٨						%١٠٠

٢.جاءت الفقرة رقم (٨) ، وهي (إن البيئة الحالية تعتبر بيئة مناسبة وجاذبة لدافعي الضرائب وتساهم في تحقيق فاعلية عملية الحصر الضريبي) ، بالمرتبة الثالثة عشر من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٥١)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,١١) ، (٣١,٦٥) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية (٧٠,١١) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٥٣) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (٥٦,٩٩) وكما هو مبين بالجدول (٢)

الجدول (٢) إجابة عينة البحث على السؤال الثامن (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٥	١٣	٢٢	٣٦	١٧	٣,٥١	١,١١	٣١,٦٥	٧٠,١١	١٣	٩٣
النسبة لمئوية	٥,٣٨	١٣,٩٨	٢٣,٦٦	٣٨,٧١	١٨,٢٨						١٠٠ %

٣. جاءت الفقرة رقم (٩) ، وهي (يوجد تكامل بين نظام المعلومات الحالي لضريبة الدخل والعقار ويساهم في تحقيق فاعلية عملية الحصر الضريبي) ، بالمرتبة الثانية عشر من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٢٨)، والتي تشير إلى خيار (محايد) ، وبانسجام متوسط في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,٠٤) ، (٣١,٥٩) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى متوسط من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٦٥,٥٩) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٣٢) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (محايد) وبنسبة (٣٤,٤١) . وكما هو مبين بالجدول (٣)

الجدول (٣) إجابة عينة البحث على السؤال التاسع (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق	الوسط	الانحراف	معامل	الاهمية	الترتيب بحسب	العدد

	تماماً				تماماً	الحسابي	المعياري	الاختلاف	النسبية	الاهمية	الكلي
التكرارات	٤	١٧	٣٢	٢٩	١١	٣,٢٨	١,٠٤	٣١,٥٩	٦٥,٥٩	١٢	٩٣
النسبة المئوية	٤,٣٠	١٨,٢٨	٣٤,٤١	٣١,١٨	١١,٨٣						١٠٠ %

٤. جاءت الفقرة رقم (١٠) ، وهي (إن أنشاء قسم خاص بالحصر الضريبي في مركز الهيئة العامة للضرائب وبالتنسيق مع أقسام الهيئة وفروعها ،يكون له الدور الفاعل في حصر المجتمع الضريبي بصورة دقيقة وواضحة) ، بالمرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٥٧)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (٠,٩٦) ، (٢٦,٨٩) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٧١,٤٠) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٥٣) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اتفق تماما) ، وبنسبة (٥٦,٩٩) . وكما هو مبين بالجدول (٤)

الجدول (٤) إجابة عينة البحث على السؤال العاشر (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٣	٨	٢٩	٣٩	١٤	٣,٥٧	٠,٩٦	٢٦,٨٩	٧١,٤٠	١٠	٩٣
النسبة المئوية	٣,٢٣	٨,٦٠	٣١,١٨	٤١,٩٤	١٥,٠٥						١٠٠ %

٥.جاءت الفقرة رقم (١١) ، وهي (تعتمد الهيئة العامة للضرائب الشفافية العالية في آليات وإجراءات عملية الحصر الضريبي لتحقيق العدالة الضريبية) ، بالمرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٤,٢٨)، والتي تشير إلى خيار (اتفق تماما) وبانسجام جيد جدا في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (٠,٨٤) ، (١٩,٦٠) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد جدا من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٨٥,٥٩) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٨٣) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (أتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (٨٩,٢٥) . وكما هو مبين بالجدول (٥)

الجدول (٥) إجابة عينة البحث على السؤال الحادي عشر (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	١	٤	٥	٤١	٤٢	٤,٢٨	٠,٨٤	١٩,٦٠	٨٥,٥٩	٥	٩٣
النسبة المئوية	١,٠٨	٤,٣٠	٥,٣٨	٤٤,٠٩	٤٥,١٦						١٠٠ %

٦.جاءت الفقرة رقم (١٢) ، وهي (هنالك ثقة بعدالة السلطة المالية من قبل المكلف من جهة وبعدالتها بين أفراد المجتمع والمكلفين من جهة أخرى) ، بالمرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٩٠)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (٠,٨٧) ، (٢٢,٣٧) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٧٨,٠٦) وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٦٨) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (أتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (٧٣,١٢) . وكما هو مبين بالجدول (٦)

الجدول (٦) إجابة عينة البحث على السؤال الثاني عشر (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	١	٥	١٩	٤٥	٢٣	٣,٩٠	٠,٨٧	٢٢,٣٧	٧٨,٠٦	٨	٩٣
النسبة المئوية	١,٠٨	٥,٣٨	٢٠,٤٣	٤٨,٣٩	٢٤,٧٣						١٠٠ %

٧.جاءت الفقرة رقم (١٣) ، وهي (أدخال الهوية الضريبية لتجنب تشابه الأسماء أو الصفات يساعد الإدارة الضريبية على دقة حصر المجتمع الضريبي) ، بالمرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٤,٠٦)، والتي تشير إلى خيار (اتفق تماماً) ، وبانسجام جيد جداً في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,١٦) ، (٢٨,٥٢) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد جداً من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٨١,٢٩) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (٧٢)

اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (٧٧,٤٢) . وكما هو مبين بالجدول (٧)

الجدول (٧) إجابة عينة البحث على السؤال الثالث عشر (المحور الأول)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٦	٤	١١	٢٩	٤٣	٤,٠٦	١,١٦	٢٨,٥٢	٨١,٢٩	١١	٩٣
النسبة المئوية	٦,٤٥	٤,٣٠	١١,٨٣	٣١,١٨	٤٦,٢٤						١٠٠ %

الفقرة الثانية :- نتائج أسئلة المحور الثاني (نظم المعلومات المحوسبة) :- ان اجابات العينة بحسب فقرات متغير نظم المعلومات المحوسبة من الفقرة (١ – ١٢) قد رتبت فقرات هذا البعد تنازليا بحسب درجة موافقة أفراد الدراسة عليها وكالآتي

١. جاءت الفقرة رقم (٧) ، وهي (الاستعداد النفسي لموظفي مركز الهيئة وفروعها لتقبل العمل بتقنية نظم المعلومات المحوسبة) ، بالمرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٩٥)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (٠,٨٨) ، (٢٢,٢٢) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٧٨,٩٢) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (72) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (أتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (77.42) . وكما هو مبين بالجدول (٨)

الجدول (٨) إجابة عينة البحث على السؤال السابع (المحور الثاني)

لمؤشر	لا اتفق تماما ً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	١	٦	١٤	٤٨	٢٤	٣,٩٥	٠,٨٨	٢٢,٢٢	٧٨,٩٢	٤	٩٣
النسبة	١,٠	٦,٤	١٥,٠	٥١,٦	٢٥,٨						١٠٠

لمئوية	٨	٥	٥	١	١						%

٢. جاءت الفقرة رقم (٨) ، وهي (يمتلك موظفي الهيئة العامة للضرائب وفروعها التأهيل العلمي والعملي الملائم لاعتماد نظم المعلومات المحوسبة ذات العلاقة بالحصر الضريبي والانظمة الساندة) ، بالمرتبة الثانية عشر من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٢,٥٨)، والتي تشير إلى خيار (لا اتفق) ، وبانسجام ضعيف في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,١١) ، (٤٢,٨٨) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى ضعيف من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٥١,٦١) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (49) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (لا اتفق تماما ، لا اتفق) ، وبنسبة (٥٢,٦٩) وكما هو مبين بالجدول (٩)

الجدول (٩) إجابة عينة البحث على السؤال الثامن (المحور الثاني)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	١٥	٣٤	٢٤	١٥	٥	٢,٥٨	١,١١	٤٢,٨٨	٥١,٦١	١٢	٩٣
النسبة المئوية	١٦,١٣	٣٦,٥٦	٢٥,٨١	١٦,١٣	٥,٣٨						١٠٠ %

٣. جاءت الفقرة رقم (٩) ، وهي (توفر المستلزمات المادية وغير المادية للعمل بنظم المعلومات المحوسبة في الهيئة العامة للضرائب وفروعها ذات العلاقة بالحصر الضريبي والانظمة الساندة) ، بالمرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٤٢)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,١٥) ، (٣٣,٤٩) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٦٨,٣٩) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (47) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (أتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (50.53) . وكما هو مبين بالجدول (١٠)

الجدول (١٠) إجابة عينة البحث على السؤال التاسع (المحور الثاني)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٥	١٦	٢٥	٢٩	١٨	٣,٤٢	١,١٥	٣٣,٤٩	٦٨,٣٩	٨	٩٣
النسبة المئوية	٥,٣٨	١٧,٢٠	٢٦,٨٨	٣١,١٨	١٩,٣٥						١٠٠ %

٤. جاءت الفقرة رقم (١٠) ، وهي (تطبيق الحكومة الالكترونية في كافة مفاصل الدولة سيوفر لنظام المعلومات المحوسب معلومات اوسع واوفر يمكن عن طريقها حصر المكلفين بشكل واضح ودقيق وفعال) ، بالمرتبة السابعة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٩١)، والتي تشير إلى خيار (اتفق) ، وبانسجام جيد في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,٠٦) ، (٢٧,٠٧) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٧٨,٢٨) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (70) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (أتفق تماما ، اتفق) ، وبنسبة (75.27) . وكما هو مبين بالجدول (١١)

الجدول (١١) إجابة عينة البحث على السؤال العاشر (المحور الثاني)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٣	٩	١١	٤٠	٣٠	٣,٩١	١,٠٦	٢٧,٠٧	٧٨,٢٨	٧	٩٣
النسبة المئوية	٣,٢٣	٩,٦٨	١١,٨٣	٤٣,٠١	٣٢,٢٦						١٠٠ %

٥. جاءت الفقرة رقم (١١) ، وهي (يؤخذ بنظر الاعتبار الكفاءة المهنية المحوسبة عند تحديد المكلفين بدفع الضرائب) ، بالمرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٣,٢٥)، والتي تشير إلى خيار (محايد) ، وبانسجام متوسط في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,١٩) ، (٣٦,٥١) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى متوسط من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٦٤,٩٥) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (27) اجابة ،

أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (محايد) ، وبنسبة (29.03) وكما هو مبين بالجدول (١٢)

الجدول (١٢) إجابة عينة البحث على السؤال الحادي عشر (المحور الثاني)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٧	١٩	٢٧	٢٤	١٦	٣,٢٥	١,١٩	٣٦,٥١	٦٤,٩٥	١١	٩٣
النسبة المئوية	٧,٥٣	٢٠,٤٣	٢٩,٠٣	٢٥,٨١	١٧,٢٠						١٠٠ %

٦. جاءت الفقرة رقم (١٢) ، وهي (تقوم الهيئة العامة للضرائب بترشيح موظفيها بدورات تدريبية مستمرة على مدار السنة فيما يخص تقنيات الحاسوب ونظم المعلومات المحوسبة والشبكات) ، بالمرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها ، إذ حصلت على وسط حسابي بلغت قيمته (٢,٨٨)، والتي تشير إلى خيار (محايد) ، وبانسجام متوسط في الإجابات ، وتؤكده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ،إذ بلغت قيمتها (١,٠٠) ، (٣٤,٦٤) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى متوسط من الأهمية لدى العينة المبحوثه ، في حين كانت الاهمية النسبية ، (٥٧,٦٣) ، وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة ، في حين بلغ عدد شدة الاجابات (33) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (محايد) ، وبنسبة (٣٥,٤٨) . وكما هو مبين بالجدول (١٣)

الجدول (١٣) إجابة عينة البحث على السؤال الثاني عشر (المحور الثاني)

المؤشر	لا اتفق تماماً	لا أتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب بحسب الاهمية	العدد الكلي
التكرارات	٧	٢٧	٣٣	٢٢	٤	٢,٨٨	١,٠٠	٣٤,٦٤	٥٧,٦٣	٩	٩٣
النسبة المئوية	٧,٥٣	٢٩,٠٣	٣٥,٤٨	٢٣,٦٦	٤,٣٠						١٠٠ %

ثالثاً :- الاستنتاجات

توصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات من خلال الجانب العملي وهي كالاتي

١. عدم أمتلاك القسم الأكبر من موظفي الهيئة العامة للضرائب بشكل عام وفروعها بشكل خاص المؤهل العلمي والعملي التخصصي العالي على نظم المعلومات المحوسبة
٢. على الرغم من وجود حاسبات مع مستلزماتها المادية وغير المادية، ومع أفراد خريجي أقسام علوم الحاسبات في مركز الهيئة العامة للضرائب ، الا انه لم يتم استثمار المعلومات الضريبية المتوفرة وادخالها في الحاسوب بأسلوب برمجي عالي التخصص، لغرض خزنها وعرضها وتقديمها عند طلبها في الوقت المناسب
٣. عدم تطوير الأنشطة والاساليب والاجراءات من أجل توسيع قاعدة الخضوع الضريبي بحصر أنشطة الاقتصاد غير المنظم (غير الرسمي)– الاقتصاد الخفي
٤. بسبب الاوضاع الأمنية التي يمر بها البلد منذ أحداث عام ٢٠٠٣ فقدت الهيئة العامة للضرائب أهم اسلوب من اساليبها وهو(المسح الميداني) ،الذي يمكن عن طريقه توسيع قاعدة الخضوع الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية، فضلاً عن ذلك عدم التكامل بين نظام المعلومات الضريبي لضريبة العقار وضريبة الدخل الذي قد يساعد بدوره على اكتشاف مكلفين جدد ودخولهم ضمن دائرة الخضوع الضريبي ، ولكن الاتفاق ما بين مالكي العقارات والمؤجرين على اخفاء المعلومات حال دون ذلك
٥. ضيق نطاق الاعلام الضريبي في الهيئة العامة للضرائب وعدم أخذه الدور الفاعل بدفع عجلة التطور في مجاله ، وذلك من ناحية العاملين في الهيئة العامة للضرائب وفروعها من جهة ، وللمكلفين من جهة أخرى، إذ لم ترى الباحثة سوى دوره بطبع لوحات عن الضوابط السنوية دون أن يكون له دور فاعل في نشر البوسترات التعريفية بأهمية الضريبة في الساحات العامة وعلى واجهات البنايات ، أو اقامة المشاهد التمثيلية القصيرة التي تخاطب مختلف المستويات والعقول لنشر الوعي الضريبي على غرار ما يحدث الأن في مصر
٦. ولاحظت الباحثة عندما يتم محاسبة المكلف لا يتم أشعار نظام التحاسب الضريبي بالفقرات التي تحاسب عليها المكلف وعن السنة المعنية ، وعند قدوم المكلف للتحاسب في السنة اللاحقة تكون الفقرات التي تحاسب عليها المكلف في السنة السابقة موجودة مما يعني سيكون هناك تكرار في الفقرات المتحاسب عليها ،فضلاً عن ذلك لا يتم اشعارهم باي اجراءات متعلقة بالمكلف سواء أو كان طبيعي ام معني كتغيرات الحذف والنقل والدمج

رابعاً :– التوصيات

توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالاتي :–

١. اعتماد آلية موضوعية لوضع استراتيجية مرحلية تتبنى العمل على حوسبة قاعدة البيانات الحالية المتوفرة في الدوائر الضريبية ،بما يضمن كفاءة تفاصيلها مع متطلبات العمل ،الغرض منها امكانية توسيع مبدأ الحصر الضريبي
٢. اعتماد برامجيات نوعية خاصة تعنى بالتقسيمين الجغرافي والنوعي للضريبة ،وبرامج أعادة هيكلية البرمجيات ضمن البرنامج الرئيسِ ليكون واحداً من المدخلات التعزيزية لنظام الحصر الضريبي المحوسب ، مع اعتماد برامجيات ذات كفاءة عالية في السرية وصعبة الكسر ،كلغة (otacle log) وغيرها
٣. اعتماد الدراسات العلمية والعملية في رفد الاستراتيجية المرحلية التي تعد لعملية الحصر الضريبي
٤. العمل على توفير ملاكات مؤهلة من الناحية العلمية والعملية وبأعداد تتناسب وحجم العمل في الهيئة العامة للضرائب وفروعها بشكل يساعد على تطبيق نظام المعلومات المحوسب هذا من ناحية ، من ناحية أخرى تدريب الملاكات الموجودة وتأهيلها مستقبلاً للعمل بنظم المعلومات المحوسبة
٥. توجه الإدارة الضريبية من خلال مد جسور التعاون بينها وبين الجامعات العراقية على وجه الخصوص، والعمل على زيادة البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال ضم انشطة الاقتصاد غير المنظم (الخفي) إلى أنشطة الاقتصاد الرسمي
٦. تفعيل عمل لجان المسح الميداني وتطوير قدراتهم وخبراتهم ، وذلك من خلال إدخالهم في دورات تدريبية متخصصة ، وذلك لما يشكله عمل هذه اللجان من أهمية كبيرة في إمكانية التوصل إلى مصادر دخل جديدة لم تحصر ضريبياً

المصادر

اولاً :- الكتب العربية:-

١. العزاوي و الخفاجي ،فراس رحيم يونس ،عثمان أبراهيم أحمد "الوجيز في تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الادارية في ظل مجتمع – اساسيات وتطبيقات عملية "الطبعة الاولى – لا توجد دار نشر :٢٠١٧
٢. السالمي ،علاء عبد الرزاق "نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي "الطبعة الاولى- دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان :١٩٩٩
٣. النجار ، فايز جمعة " نظم المعلومات الإدارية – منظور إداري " لا توجد دار نشر : ٢٠١٠

ثانياً :- الرسائل والأطاريح :-

١. البناء ،أزهار رضا عبد السادة "دور بطاقة الاداء المتوازن في تحسين الاداء الاستراتيجي للإدارة الضريبية " بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي

للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب :٢٠١٣ .

٢. العبيدي ،زهرة خضير عباس "تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (٢٠١٠-١٩٩٥)"اطروحة دكتوارة فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد :٢٠١٢

٣. الشافعي ،علاء حسين علوان "العوامل المؤثرة في حصيلة ضريبة الدخل في العراق –دراسة تطبيقية لآثر السعر الضريبي " بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب :٢٠٠٥ .

٤. الدوري ،عمار ممدوح عبد القادر محمد "تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية – دراسة حالة العراق "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد :٢٠٠٩.

٥. الشرع ،إيمان حسين داود "دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق العدالة الضريبية " بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب :٢٠١٠

٦. الشريف ، حرية شعبان محمد " مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة ، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية – غزة : ٢٠٠٦

٧. الرويلي، عماد صفوك جلود" دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فاعلية أداء إدارة الموارد البشرية " دراسة ميدانية في وزارة الداخلية بمملكة البحرين ،رسالة مقدمة كجزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الموارد البشرية ، كلية العلوم الإدارية ،جامعة العلوم التطبيقية ،مملكة البحرين : ٢٠١٤

٨. العياشي، بدر الدين " خدمات انظمة المعلومات الإلكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستفيدين " دراسة ميدانية بمكتبة المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة، نيل شهادة الماجستير في شعبة علم المكتبات– تخصص المعلومات الإلكترونية :الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة منتوري – قسنطينة : ٢٠١٢

٩. جل ، إدمون طارق إدمون " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة " قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الوسط : ٢٠١٠ .

١٠.شكر ، عدي عبد الاله حمد "فاعلية اجراءات الحصر الضريبي ودورها في توسيع الوعاء الضريبي "بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب :٢٠١٤ .

١١.شاكر ،كفاء عبد الكريم "دور الجهات الساندة في توسيع الوعاء الضريبي للمدة(٢٠٠٨-١٩٩٨) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في الضرائب :٢٠١٧ .

١٢.نشأت، نشأت مجيد " دور نظم المعلومات الاستراتيجية في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف التجارية " بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في المصارف :٢٠١٤

ثالثاً :-البحوث والدراسات

١. أبراهيم ، هناء إسماعيل "دور الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي "بحث مقدم الى مؤتمر الإصلاح الضريبي الذي نظمته وزارة المالية الدائرة الاقتصادية / قسم السياسة الضريبية بالتعاون مع شركة بيرنك بوينت :٢٠٠٦

رابعاً :- المجلات والدوريات

١. السامرائي و العبيدي ،يسرى مهدي حسن ،زهرة خضير عباس "تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي "مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ،المجلد(٤) ،العدد (٩): ٢٠١٢.

First Books:-

1. Bird Richard M , & Casanegra De Jantscher, Milka, " Improving Tax Administration In Developing Countries" International Monetary Fund 700 19th Street, N.W . Washington, D.C 20431

Second: Researches and Preidicals

1. Blume , jouns & Bott, Maja, Information Technology in Tax Administration in Developing Countries / July ,2015

Third: internet website:-

http://arabic.euronews.com

http://www.technovista.com.bd

https:/www.arabfinance.com/2015/